

بيان صحفي صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين تدين فيه مشروع القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي لسحب الجنسية من أسرى القدس والداخل المحتل*

٢٠٢٣/١/١١

أدانت هيئة شؤون الأسرى والمحررين عبر بيان صحفي لها، مشروع القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي قبل قليل، حيث أقره بالقراءة الأولى التمهيدية، والذي نصّ على سحب الجنسية أو الإقامة من أسرى القدس والداخل المحتل ممن يتلقون مخصصات من السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأوضحت الهيئة أن الاحتلال بكافة مكوناته وأجهزته العسكرية والسياسة لا يتوقف عن شن هجمة شرسة بحق الأسرى، فهو لا يكتف باستخدام أساليب القمع والتعذيب والانقضاض على حقوقهم، وإنما يسعى أيضاً إلى نزع البعد السياسي والقانوني عن الأسرى كقضية تحرر وطني، ومحاولة تجريدهم من صفة النضال، وذلك عبر سن قوانين تعسفية يشرعها الكنيست الإسرائيلي "البرلمان" والتي تستهدف الأسرى من مختلف الشرائح.

وأضافت أن مشروع القانون هذا يأتي كجزء من التصعيد والإجراءات الصارمة التي شرع بها ما يسمى بوزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" ضد الأسرى، والتي بدأ بتطبيقها خلال الأيام الماضية عقب زيارته لمعتقل "هداريم"، حيث خلال الزيارة هدد المتطرف "بن غفير" بتطبيق إجراءات جديدة تهدف إلى تضيق الخناق على الأسرى وجعل حياتهم لا تُطاق داخل المعتقلات. وأكدت الهيئة أن أبناء الحركة الاسيرة على أتم الاستعداد لمواجهة أي تصعيد ضدهم، فقد بدأوا بالتعبئة العامة عبر تشكيل لجان وطنية من مختلف فصائل العمل الوطني لمواجهة أية إجراءات تنكيلية قد تُقدم إدارة السجون على تنفيذها بحقهم، والتي قد تستهدف حياتهم اليومية واستقرارهم.

* المصدر: هيئة شؤون الأسرى والمحررين

<http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/11828-2023-01-11-12-38-38>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>